ناشد المعلمين حماية "الديمقراطية" ويناصر مطالب المتظاهرين

المالكي يفتح جدل الدستور.. ويؤيد تعديله

□ بغداد / المدى

جدد رئيس الوزراء نوري المالكي مطالبته بتعديل بنود الدستور.
وقال المالكي في كلمة خلال لقائه نخبة من نقابة المعلمين العراقيين:"بعد أن وضعنا الأسس نحتاج إلى البناء وهذا الموضوع يبدأ من إصلاح الدستور".
وأضاف المالكي: أن "الدستور منحنا الحريات لكن يجب ألا يتم التجاوز على القوانين لان العملية الديمقراطية هي عملية انضباطية تنظم الحياة".
وأشار إلى أن "التظاهرات في المنطقة فتحت أبواب التغيير للشعوب المغيبة بسبب دكتاتوريات تلك الدول."
وتابع "أن كل المواطنين مسؤولين عن بناء الدولة من خلال بناء المجتمع الذي يقع على عاتق المعلم بالدرجات الأولى لان البناء يبدأ من الطالب".
وأكد رئيس الوزراء في كلمته أن المطالب التي يطالب بها الناس من خدمات هي مطالب واقعية وطلبنا من الوزراء أن ينزلوا إلى الميدان ومتابعة هموم الناس ومعالجتها لكن على المواطن أن ينتبه ويحذر من تسييس هذه التظاهرات.
ودعا رئيس الوزراء المعلمين إلى عدم تكريس الجوانب الطائفية والمذهبية لان المجتمع يجب أن يكون بعيدا عن تلك المفردات، وان هذه المسؤولية هي الجزء الأهم في حلقة المكونات الأخرى من المؤسسات الحكومة.
وتأتي عملية تحديد الصلاحيات بين الحكومة المركزية في بغداد والحكومات المحلية في المحافظات والأقاليم لتشكل العائق الأكبر أمام انجاز التعديلات على بنود الدستور العراقي.
ويرى باحثون عراقيون أن الخلافات القائمة حول تعديل الدستور إحدى التحديات والمهمات العسيرة التي تواجه إعادة بناء الدولة واستعادة الوحدة الوطنية، فضلا عن كونها عقبة تعترض إنجاز المشروع الوطني المستند إلى التنوع والتعددية، واصفين النقاط العالقة في الدستور بـ"العقد والمفخخات" الدستورية التي لا يمكن تخطيها بسبب التباعدات الكبيرة وانعدام الثقة بين أطراف العملية السياسية.
ويرى نواب عراقيون، في المقابل، أن عملية تعديل بعض فقرات الدستور المختلف عليها، لا تزال تراوح مكانها من دون أي تقدم بسبب تمسك كل طرف سياسي بمطالبه وعدم التنازل عن جزء منها.
ويأتي الخلاف الأبرز على المواد (١١٠) و(١١٥) من الدستور العراقي، حيث حددت المادة (١١٠) الصلاحيات الأساسية للحكومة الاتحادية (رسم السياسات الخارجية والمالية والجمركية والمائية وتنظيم أمور الجنسية والبث والبريد) لكنها لم تحدد الصلاحيات المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم، لتأتي بعدها المادة (١١٥) و تنص على أن الأولوية تكون لقانون الأقاليم، وليس للحكومة الاتحادية عند الخلاف على الصلاحيات المشتركة (غير المحددة أصلا).
وهناك الكثير من المواد غيرها تحتاج إلى مراجعة من اجل خلق توازن بين السلطة المركزية والسلطة الاتحادية، كما أن بعض مواد الدستور الأخرى غير واضحة وفضفاضة.

زيباري: الأحداث تستدعي عقدها

لا تأجيل للقمة رغم "عواصف التغيير"

□ متابعة / المدى

وسط تضارب الأنباء حول إرجاء انعقاد القمة العربية المزمع أواخر آذار المقبل في بغداد على خلفية التظاهرات والاحتجاجات التي تشهدها عدة دول عربية جدد العراق موقفه الرافض لأي تأجيل سيما بعد وصول الاستعدادات الخاصة بانعقادها إلى مراحل متقدمة جداً من الانجاز، بحسب ما أكد وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري.
ففي تصريحات نشرتها إذاعة العراق الحر، قال زيباري إن "ما تعيشه المنطقة العربيةً من أحداث جارية هو أدعى لانعقاد مؤتمر القمة في موعده المحدد." كما أن الحكومة العراقية بذلت الجهود والأموال التي بلغت قرابة مليار دولار أميركي بغية إنهاء الاستعدادات لعقد المؤتمر في الموعد المحدد له.
ويعتقد بعض المراقبين والمحللين السياسيين أن مؤتمر قمة بغداد المقبل سينعقد في الوقت والمكان المحددين دون تأجيل أو تغيير إلا أنّ ما سيخرج به من مقررات "لا يُتوقع أن تكون بالمستوى المطلوب."
وفي هذا الصدد، ذكر المحلل السياسي إبراهيم الصميدعي أنه "في ضوء المتغيرات الراهنة التي تعصف بالمنطقة العربية سينخفض مستوى التمثيل للبلدان المشاركة إلى أدنى مستوى له ما سيجعل مستوى التوصيات الناتجة عن المؤتمر دون المستوى المطلوب."
إلى ذلك، يعتقد بعض الاقتصاديين العراقيين أن تأجيل موعد انعقاد القمة العربية من عدمه لن يضرّ بالانعكاسات الاقتصادية الايجابية على قطاع الفنادق الكبرى والبنى السياحية التي جاء قرار إعمارها بعد حصول الإجماع على عقد المؤتمر في بغداد.
وأعرب الخبير الاقتصادي باسم جميل عن اعتقاده بأنها "كانت فرصة قد لا تعوض في وقت آخر للفنادق الخمسة الكبرى في بغداد لإعادة النهوض بها وزيادة القيمة المالية لأصولها بعد ما يزيد على العقدين من الإهمال والتخلف قاربت على إخراجها نهائيا من الخدمة"، بحسب تعبيره.وشددت جامعة الدول العربية في بيان أصدرته على أهمية انعقاد القمة العربية المقبلة في موعدها نهاية آذار بسبب الظروف الراهنة التي تمر بها المنطقة ومن أجل التعامل مع المستجدات الخطيرة والمصيرية التي تعيشها المنطقة العربية.

ومن المقرر عقد القمة في ٢٩ آذار في بغداد غير أن ليبيا التي تترأس الدورة الحالية للقمة العربية أعلنت الجمعة تأجيل عقد القمة.
وقد نفى العراق أيضا وجود تأجيل، معتبرا أن أي تأجيل لا يمكن أن يكون مبنيا على قرار فردي.
وتعقد هذه القمة في مرحلة دقيقة تشهدها المنطقة بعد سقوط الرئيسين التونسي زين العابدين بن علي والمصري حسني مبارك تحت ضغط تظاهرات شعبية.
وقد انتقلت عدوى هذه الحركات الاحتجاجية إلى ليبيا واليمن والبحرين والعراق.

مجلس المحافظة يكذب أنباء الاقتحام واستخدام العنف

الشرطة المحلية تغلق "حفلة عيد ميلاد" بدعوى نقص الإجازة

المطلبي: دولة القانون "متضايق" من الحكومة المحلية ويضغط لإقالتها

□ بغداد / اياس حسام الساموك

اقتحمت قوة من الشرطة المحلية في بغداد قاعة حفلات في بغداد وأغلقتها بدعوى تنفيذ أوامر من مجلس محافظة بغداد، بينما رفض رئيس اللجنة الأمنية في المحافظة اتهام المجلس وقال إن مالك القاعة لا يمتلك إجازة ترخص له العمل.
وقامت قوة من الشرطة المحلية أمس الأول بالدخول إلى قاعة الأحلام العائلية في منطقة الكرادة وأغلقتها حين كانت إحدى العوائل تحتفل بعيد ميلاد احد أفرادها.
وقال المسؤول عن القاعة في اتصال هاتفي مع "المدى" إن قوة من مركز شرطة العلوية بإمرة المقدم "داخل" قامت بالدخول إلى قاعته التي كان فيها حفلة عيد ميلاد لطفلة لا تتجاوز الثلاث سنوات، مضيفا أن القوة أخرجت العوائل وقامت بسحبه إلى سيارات الشرطة ثم انهار المقدم داخل عليه بالضرب وبعد نصف ساعة تم إطلاق سراحه، مؤكدا عدم وجود أي خمور.
ونقل مسؤول القاعة عن الشرطة قولهم إن رئيس مجلس المحافظة كامل الزيدي أمر بغلق جميع قاعات الحفلات، كونها مشمولة بقرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤، مؤكدا عدم الحاجة إلى الإجازة لفتح قاعات الأعراس كون جميعها ليس لديها أجازات.
يشار إلى أن القرار المذكور أمر ووفق دستور ١٩٧٠ المؤقت "الملغي" غلق كافة الملاهي، وصالات الرقص، والنوادي الليلية.
بدوره اعتبر رئيس اللجنة الأمنية في مجلس محافظة بغداد عبد الكريم الذرب ادعاءات مسؤول القاعة التي جرى فيها هذا الأمر باطلة.
وأضاف الذرب في اتصال هاتفي مع "المدى" أن النادي المذكور مغلق كون صاحبه لا يملك إجازة لفتحه، محملا الأخير مسؤولية الضرر المعنوي الذي أصيبت به العائلة التي كانت في القاعة كونه استقبلها واجر لها قاعته غير المجازة، طالبا من أية جهة تريد التحقق من الأمر المجيء إلى المجلس للتأكد من أن القاعة موثقة لدى مجلس المحافظة على أنها مغلقة.
وأعرب الذرب عن استغرابه من ذكر اسم كامل الزيدي، مشددا على انه هو المسؤول عن موضوع متابعة غلق القاعات غير المجازة، متوقعا أن الحديث عن وجود ضرب لمسؤول القاعة غير صحيح، إلا انه طلب من أي شخص يتعرض إلى مثل هكذا أفعال من القوات الأمنية اللجوء إلى القضاء.
من جانبه، أكد القيادي في ائتلاف دولة القانون سعد المطلبي لـ"المدى" وجود عدم رضا في ائتلافه عن الحكومة المحلية في بغداد، مشددا على وجود توجه لإقالتها لاسيما بعد الانتقادات الشعبية التي تعرضت لها في الآونة الأخيرة.
وأضاف المطلبي: أن موضوع الاعتداء على قاعات الأعراس هو انتهاك جديد من قبل الحكومة المحلية على حرية المواطن، خصوصا وان الأخير أبدى امتعاضا مما تقدمه الحكومة المحلية بشقيها التنفيذي والتشريعي في مسألة الخدمات، لافتا إلى أن النظام السياسي في البلاد يقف مع مطالب الشعب المشروعة، واصفا الحكومة المحلية بالفاشلة.
المطلبي والذي كان منزعجا من أداء الحكومة المحلية قال إن ائتلافه سوف لن يسكت على سوء الخدمات، خصوصا وانه غير راض على أداء المحافظ ورئيس مجلس المحافظة، وانه في طور اتخاذ إجراءات صارمة تجاههم إذا ما استمروا في هذا النهج.
النائب عن القائمة العراقية طلال الزوبعي أوضح لـ"المدى" أن العراق يعيش في مرحلة ظلامية، وهنالك انتهاك كبير لحقوق الإنسان، مشددا على أن المسيطرين على المشهد في الحكومة المحلية لا يعرفون ما هو القانون، موضحا أن الحرية والتي هي من أساسيات المجتمع الديمقراطي وهو مطلب الشعب العراقي الأول بعد التغيير في ٢٠٠٣، متابعا أن البلاد تعيش في حالة الفوضى في تقييد الحريات، مردفا أن هنالك عدم احترام للدستور من قبل بعض الجهات التي أشرفت إلى صياغته، خصوصا وانه يكفل الحريات.
وعلى ما يقول الزوبعي فأنه يجب أن يكون للإعلام دور كبير في نقل الحقائق، وكشف الانتهاكات التي يتعرض لها المواطن العراقي من قبل الحكومات المحلية، مبديا استعداده في نقل اي من هذه الحالات الى قبة البرلمان.
وكان محافظ بغداد صلاح عبد الرزاق قال إن إدارة محافظته ليست مسؤولة عن إغلاق الأندية الثقافية والاجتماعية والمهنية والترفيهية هذا الأسبوع، موضحا أن أجهزة تنفيذية من وزارتي الداخلية والدفاع هي التي قامت بالإغلاق. وأضاف أن المحافظة كانت تلقت خطابا من الأمانة العامة لمجلس الوزراء في التاسع عشر من الشهر الماضي بغلق الأندية التي لا تحمل إجازات رسمية أو تحمل إجازات لكنها غير نافذة.
وأشار المحافظ في تصريح صحفي إلى أن المحافظة تلقت أيضاً مخاطبات من هيئة السياحة ومجلس النواب وكذلك مناشدات عدة من المواطنين طالبوا المحافظة بضرورة التصدي وغلق المحال غير المجازة بعد أن انتشرت بين المحلات السكنية وتعرض صوراً تخدش الحياء ولم تراع في ذلك الآداب والذوق العام،
وأوضح أن مراعاة الموازين وتطبيق القوانين أمر نص عليه الدستور العراقي في مادته الثانية (الفقرة ثانيا) بضرورة الحفاظ على الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي. وقال إن المحافظة غير مسؤولة عن تجديد إجازات الأندية والمحال المنتهية صلاحيتها.
وأوضح عبد الرزاق أن هناك ضوابط رسمية تتحكم في افتتاح المحلات وعدم وقوعها في أزقة الشوارع التي تكتظ بالسكان وكذلك عدم استغلال الإجازة بفتح أكثر من محل فضلاً عن عدم منح إجازة للذين هم دون سن الحادي والعشرين من العمر".

لجنة الأمن والدفاع تتهم أحزابا متنفذة في المحافظات

البرلمان: مخطط لتغيير مدراء الشرطة

□ متابعة / المدى

كشفت لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب، أمس الاثنين، عن وجود مخطط لتغيير غالبية مدراء الشرطة في محافظات العراق ينفذه بعض الأحزاب المتنفذة في الحكومة، معتبراً أن هذه التغيرات، في حال حصلت، "خطرة" وستؤدي إلى تردي الوضع الأمني.
وقال عضو اللجنة حاكم الزاملي لوكالة "السومرية نيوز"، إن "لجنة الأمن والدفاع تملك وثائق تثبت وجود مخطط لتغيير غالبية مدراء الشرطة في المحافظات واستبدالهم بمدراء شرطة لا يتمتعون بالكفاءة أو النزاهة"، متهماً أحزاب متنفذة في الدولة بـ"الوقوف وراء المخطط ونقل صورة خاطئة إلى رئيس الوزراء نوري المالكي".
وحذر الزاملي، وهو نائب عن تيار الأحرار، من أن "هذا المخطط سيعمل على تدهور الوضع الأمني في المحافظات، الأمر الذي سيشكل خطرا على بناء الدولة العراقية"، مؤكداً أنه "سيطرح هذه القضية أمام الرأي العام في حال لم تتخذ اللجنة إجراءات حازمة بهذا الشأن".
وتشهد البلاد منذ نحو أسبوعين تظاهرات شعبية استلهمت من التظاهرات التي تجوب الدول العربية والتي أدت لحد الآن إلى سقوط نظامين سياسيين في تونس ومصر، وتتركز مطالب المتظاهرين في العراق بتوفير الخدمات وفرص العمل وصون الحريات وضمان حرية التعبير إضافة إلى معاقبة المفسدين في الدولة، وشهدت محافظة واسط ومركزها مدينة الكوت تظاهرة كبيرة للمطالبة بتحسين الخدمات وتوفير فرص العمل متجهين نحو مجلس المحافظة وحطموا الباب الرئيس الخارجي للمبنى وأضرموا النيران في المكان، ثم احرقوا مبنى المحافظة ومنزل المحافظ ومبنى دائرة العقود، فيما ردت الشرطة المحلية بإطلاق النار على المتظاهرين مما أسفر عن مقتل شخص وجرح ٤٩ آخرين، فيما شهدت محافظة السليمانية، الخميس الماضي، تظاهرة في ساحة السراي وسط المحافظة، للمطالبة بإجراء إصلاحات حكومية ومحاربة الفساد والمفسدين، وحاولوا اقتحام مقر للحزب الديمقراطي الكردستاني، فيما ردت حماية المقر بإطلاق النار عليهم، مما أدى إلى مقتل متظاهر واحد وإصابة ٧٥ آخرين، فيما تجددت التظاهرات بالسليمانية السبت وأطلقت قوات الأمن الكردية النار عليهم مما أسفر عن إصابة ١٥ من المتظاهرين، فيما أصيب خمسة متظاهرين وسط السليمانية يوم أمس.
وكانت محافظات كربلاء والنجف وواسط وميسان والبصرة ونينوى والديوانية وكركوك وبابل والأنبار فضلا عن مناطق من العاصمة بغداد شهدت، احتجاجاً على سوء الخدمات المقدمة للمواطنين، حيث حمل المتظاهرون الكتل السياسية مسؤولية تردي واقع الخدمات، وطالبوا البرلمان العراقي بالعمل على تخفيض رواتب أعضائه والمسؤولين في الحكومة والقضاء على الفساد الإداري في الدوائر والمؤسسات الحكومية، كما احتجوا على نقص مواد البطاقة التموينية.
وفي ظل هذه الأنباء، لا تزال أزمة الحقائب الأمنية قائمة حيث أخفقت الكتل السياسية في الاتفاق على مرشحين للوزارت الثلاث الدفاع والداخلية والأمن الوطني.
ويربط محللون سياسيون تدهور الوضع الأمني بغياب قيادات أمنية على رأس وزارات حساسة كتلك الأمنية.
وكان نواب استبعدوا في وقت سابق أن يتم توزير مستقلين الحقائب الأمنية الثلاثة.
واخفق التحالف الوطني والقائمة العراقية في تسمية مرشحيهما لوزارات الداخلية والامن الوطني والدفاع بعد تقديم نوري المالكي تشكيلته الوزارية لمجلس النواب الشهر الماضي وشغل بنفسه الوزارات الامنية الثلاث الدفاع والداخلية والامن الوطني لحين تقديم الكتل مرشحين ينالون قناعة الأخير.
ويقضي اتفاق بين الكتل السياسية بأن يسمي التحالف الوطني مرشحا لوزارة الداخلية وائتلاف العراقية مرشحا آخر لوزارة الدفاع. وسط جدل وانقسام بشأن الأسماء المطروحة.
من جانبهم، استبعد نواب أن تتولى شخصيات مستقلة الوزارات الأمنية، محملين الكتل السياسية مسؤولية تأخير اختيار الوزراء الأمنيين.
وفي أحاديث صحفية أشار النواب إلى أن مبدأ التوافق السياسي جزء من صعوبة اختيار الوزراء الأمنيين. ورجح النائب عن الائتلاف الوطني عامر ثامر صعوبة إيجاد شخصيات مستقلة لتولي منصب الوزارات الأمنية. وقال ثامر للوكالة الإخبارية للأنباء انه من العسير أن نجد شخصية مستقلة لتسلم هذا المنصب لكن في الوقت نفسه الساحة العراقية لا تخلو من الشخصيات التي تستطيع أن تتحمل مسؤولية الأجهزة الأمنية.

قل ودل

□ أمير الكناني

■ على ما يقول النائب عن تيار الأحرار أمير الكناني المنضوي تحت التحالف الوطني، فأن انسحاب القائمة العراقية من العملية السياسية أمر مستبعد، محذرا تحالفه من المماطلة والتسويف من اجل النكث بالاتفاقات التي تمخضت عن مبادرة مسعود بارزاني سيما موضوع تشكيل المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية.

□ حاكم الزاملي

■ أشار عضو لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب حاكم الزاملي إلى أن لجنته تملك وثائق تثبت وجود مخطط لتغيير غالبية مدراء الشرطة في المحافظات واستبدالهم بمدراء شرطة لا يتمتعون بالكفاءة أو النزاهة، متهماً أحزاب متنفذة في الدولة بالوقوف وراءه، لنقل صورة سيئة عن الحكومة.

□ احمد العلواني

■ بعد يوم واحد على الانتهاء من مرثون التصويت على الموازنة الاتحادية يقول النائب احمد العلواني أن هناك بعض الجهات تحاول تعطيل قانون الخدمة الاتحادية لأنها تريد الاستحواذ على السلطة وعلى المناصب لذا تم اختيار حل بديل للقانون المذكور وهو توزيع الدرجات الوظيفية وفق النسب السكانية.

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون